



من عوارض التركيب الفصل النحوي في كتاب
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي المصري (ت ٥٨٠٧هـ)
دراسة نحوية

أمل توفيق حامد الروبي
باحثة





الفصل النحوي

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، وأنزل كتابه للهداية والبيان، وأصلى وأسلم على خير رسله وأنبيائه، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الأخيار، ومن سار على درب خطاهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، وبعد،

إن التلازم بين الأزواج النحوية هو الأصل؛ لذا فالفصل بينهما فرع على الأصل، وقد تسامح النحاة في بعض الأحيان في الأخذ بالفصل للضرورة، فكان اللجوء للفصل في بعض الأحيان مطلباً تركيبياً؛ لأن الجملة التي تتكون منها النصوص ليست محصورة في أزواج متلازمة فحسب، وإنما تدخل بعض الألفاظ والتراكيب على المتلازمين لتؤدي الجملة المعنى المطلوب منها، فمثلاً الفعل والفاعل متلازمان ويدخل عليهما الظرف والجار والمجرور وبعض المفاعيل والصفة والموصوف...، فتارة تفصل هذه بين المتلازمين وتارة تسبقهم أو تتأخر عنهما؛ لذا لجأ النحاة إلى عد الفصل بين المتلازمين في بعض الأحيان جائزاً؛ لتتسع القاعدة لأغراض دلالية وتركيبية وبلاغية، وفي أحيانٍ أخرى قبيحا وممنوعا للمحافظة على صحة التركيب، وكل ذلك مرتبط بنوع المتلازمين، وبنوع الفاصل الذي يفصل بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

١- ارتباط الموضوع بالحديث النبوي الشريف واخترت كتاب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للكشف عن بعض المواطن البلاغية، فهو ملئ بمواطن الإعجاز اللغوي التي تحتاج للدراسة.

٢- محاولة الربط بين علمي النحو والمعاني، حيث إن دراسة التراكيب وتحليلها من اهتمامات علم النحو، ودراسة المعاني من خبر وإنشاء وإثبات ونفي من اهتمامات علم المعاني.



٣- إلقاء الضوء على الخصائص التركيبية للغة العربية وذلك من خلال القرائن التي تحدد المعنى المقصود من بين عدة معان يتحملها التركيب النحوي.

٤- بيان مواطن الفصل النحوي في الحديث الشريف.

أهداف البحث:

دراسة الفصل النحوي وهو من "عوارض التركيب النحوي في كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد".

مادة الدراسة ومصادرها:

وتستمد الدراسة مادتها من كتاب "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" للهيتمي المصري (ت ٨٠٧هـ)، أما عن مصادرها فمن خلال كتب النحو والدلالة وهي موضحة بالتفصيل في مصادر ومراجع الدراسة.

منهج الدراسة:

وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي مع الاستعانة بالدلالة.

وفي البداية نتعرف على معنى الفصل النحوي في اللغة والاصطلاح

مفهوم الفصل:

أولاً: الفصل في اللغة:

الفصل هو الحاجز بين الشيئين، نقول: فصل بينهما يفصل فصلا فانفصل، وفصلت الشئ فانفصل؛ أي قطعتَه فانقطع^(١). وهو الحاجز بين شيئين، والقضاء بين الحق والباطل، والقطع يفصل بين الكل^(٢).

(١) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين. دار المعارف، القاهرة. مادة فصل، مج ١٠، ص ٢٧٣.

(٢) القاموس المحيط: للفيروز ابادي " مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي " ت ٨١٧هـ، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.، ج٤، ص٢٩.



ونقول: فصل بين الشيئين فصلا وفصولا: فرق، وفصل الشئ عن غيره فصلا: أبعد، والفصل: المسافة بين الشيئين والحاجز بينهما^(١). "والفَيْصَلُ: هو الذي يفصل بين الأشياء، وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل^(٢). والفصل من الجسد: موضع المَفْصَلِ، وبين كل فصلين وصل^(٣).

الفصل في الاصطلاح:

بالرغم من وجود مصطلح الفصل في مختلف الكتب النحوية، إلا أنني لم أجد من العلماء من وضع مفهومه وبين أبعاده، يقول على أبو المكارم: "ولفظ الفصل مستخدم بكثرة في التراث النحوي، وعلى ذلك فليس بين النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده، أو كشف عن علاقته باصطلاح الاعتراض^(٤).

وأرى أنه ليس بالضرورة وجود تعريف له؛ لأنه ليس بحاجة إلى تعريف وتحديد، وخاصة أن مفهومه واضح، فالعلماء لم يعجزوا عن تعريفه ولو احتاج إلى تعريف لعرفوه، لأن لفظ "الفصل" وارد في معظم الكتب النحوية، ولا يكاد يخلو باب نحوي من ذكره، فقد ذكر النحاة الأزواج النحوية التي يجوز الفصل بينها والتي لا يجوز الفصل بينها.

فالفصل يكون "بوضع لفظ بين لفظين آخرين في الجملة، ينتمي أحدهما إلى الآخر كأن يكونا متلازمين أو بينهما أية صورة من صور التضام"^(٥).

(١) المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، ط١، القاهرة، ١٩٧٢م، ج١-٢، ٢٦٩.

(٢) الكلبيات، الكفوي "أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسَيني"، تحقيق. عدنان درويش، ط٢، بيروت، ص ٦٨٧.

(٣) معجم تهذيب اللغة: للأزهري "أبو منصور محمد بن أحمد"، تحقيق. أ/ رياض زكي قاسم، ط١، دار المعارف، بيروت، ص ٢٧٩٤.

(٤) التفكير النحوي: علي أبو المكارم، مطابع دار القلم، بيروت، ص ٣٣٨.

(٥) البيان في روائع القرآن: د/ تمام حسان، عالم الكتب، ط٢، ج٢، ص ١١٨.



وعرفه علي أبو المكارم بقوله: "فمن الملحوظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزأي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزأي الجملة عملا وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"^(١).

ومما سبق أرى أن الفصل هو وجود فاصل يفصل بين المتلازمين، وهذا الفاصل يجب أن يكون مفردا وليس جملة، لأن الجملة تدخل في باب الاعتراض الذي يعد في حقيقته فصلا، وإن اختلفت المسميات، وقد يكون الفاصل شبه جملة (الجار والمجرور) وهذا النوع من الفواصل يعد من الفواصل الحرة التي تجوز أن تفصل بين معظم الأزواج النحوية؛ بمعنى أن الفصل هو وجود فاصل من أي نوع يفصل بين الأزواج المتلازمة.

أنواع الفصل:

والفصل نوعان، فصل بالمعنى النحوي وفصل بالمعنى البلاغي. ويرى البعض أنه كان من الأفضل أن يستعمل أحد الفريقين لفظ الفصل ويستعمل الآخر لفظا آخر يحول دون الخلط في الفهم^(٢).

ويختلف مفهوم الفصل النحوي عن مفهوم الفصل البلاغي، لأن البلاغيين قرنوا الفصل بالوصل، فقالوا: الوصل والفصل، وعنوا به - أي الفصل البلاغي - ترك عطف بعض الجمل على بعض بحروفه^(٣).

فمن حق الجمل إذا ترادفت، ووقع بعضها إثر بعض أن تربط بالواو لتكون على نسق واحد، وهو الوصل، ولكن قد يعرض لها ما يوجب ترك الواو فيها، فيسمى هذا فصلا^(٤)، فعدم الربط بين الجمل المترادفة بالواو يسمى فصلا في البلاغة، وهو بعيد عن المقصود بالفصل النحوي.

(١) التفكير النحوي، أبو المكارم، ص ٣٣٩.

(٢) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ج١، ص ١٠٩.

(٣) كتاب التعريفات، الجرجاني، ص ١١٩.

(٤) جواهر البلاغة: للهاشمي " السيد أحمد"، تحقيق أ/حسن حمد، دار الجيل، بيروت



وحسب علمي المتواضع لم أر أحدا من النحاة قدم كتابا مستقلا يعالج الفصل ويبين أبعاده وملامحه، ولا حتى أبوابا في كتبهم، بل ذكروا ما يجوز فيه الفصل وما يمتنع أثناء معالجتهم الأبواب النحوية - إن وجد فيها الفصل- باستثناء جزئية كتبها ابن جني بعنوان " الفروق والفصول"، ومنها: " وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضا، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف... ويلحق بالفعل والفاعل في ذلك المبتدأ والخبر في قبح الفصل بينهما، وعلى الجملة فكلما ازداد الجزاءان اتصالا قوي قبح الفصل بينهما"^(١).

وقد عرض سيبويه لقضية الفصل حيث قال: "إذا فصلت بين كم وبين الاسم بشيء، فاحمله على لغة الذين يجعلونها بمنزلة اسم منون؛ لأنه قبيح أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأن المجرور داخل في الجار، فصارا كأنهما كلمة واحدة. والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: (هذا ضاربُك زيدا)، ولا تقول: (هذا ضاربُ بك زيدا)^(٢). فيرى سيبويه أن الفصل بين "كم" في الخبر وتمييزها قبيح على الرغم من جواز الفصل وذلك لشدة اتصال "كم" بمجرورها، وكأنهما كالكلمة الواحدة، وخاصة مع بقاء الجر؛ لأنهما يشبهان الجار والمجرور.

ويرى ابن السراج كره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، يقول: " وإنما يُكرهُ الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: (كانت زيدا الحمى تأخذه)^(٣)، فالفصل بين العامل (كانت)

ط١٠، ١٣٧٩هـ، ص ١٣٠.

(١) الخصائص: لابن جني " أبو الفتح عثمان بن جني"، ط. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ج٢، ص٣٩٠.

(٢) الكتاب لسيبويه، ج٢، ص ١٤٦.

(٣) الأصول في النحو: أبو بكر السراج البغدادي، ت. ٣١٦هـ، تحقيق. عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م، ج١، ص ١٢٨-١٢٩.



والمعمول (الحمى) — (زيداً) وهو مفعول الفعل (تأخذ) مكروه؛ لأنّ (زيداً) أجنبيّ فصل بين العامل والمعمول.

وأجاز ابن هشام الأنصاري الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور، ومنع غيرهما، يقول: " ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور، لا تقول: (ما زيدا أحسن)، ولا (بزيد أحسن)، وإن قيل إن (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (ما أحسن يا عبد الله زيدا)، ولا (أحسن لولا بخله بزيد). واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز، كقولهم: (ما أحسن بالرجل أن يصدق، و ما أقبح به أن يكذب)^(١). فعلى ابن هشام المنع لعدم تصرف الفعلين، وأجاز الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور؛ لأنهما غير أجنبيين؛ أي متعلقين بالفعل.

ومن خلال ما سبق يتبين أن القدماء بينوا ما يجوز الفصل فيه وما لا يجوز - وإن لم يفرّدوا له أبواباً توضح معالمه -، فأراؤهم تكفي لرسم صورة كاملة بخصوص الفصل بين المتلازمات.

الفرق بين الفصل والاعتراض:

قبل بيان الفرق بين الفصل والاعتراض ينبغى أولاً بيان المقصود بالاعتراض لغة واصطلاحاً.

أولاً: الاعتراض في اللفظة:

فالاعتراض مصدر الفعل (اعترض)، وقد ذُكر (الاعتراض) في حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: (لا جَلَبَ ولا جَنَبَ ولا اعتراض)^(٢)، وهو أن يعترض الرجل بفرسه في السباق، فيدخل مع الخيل، وقيل في

(١) أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، جـ٣، ص ٢٣٦.

(٢) سنن الدارقطني: الدارقطني "علي بن عمر"، وبذيله التعليق على الدارقطني، تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦، جـ٣، ص٧٥.



حديث سُرَاقَة: إنه عرض لرسول الله P وأبي بكر الفرس؛ أى اعترض به الطريق يَمْنَعُهُمَا من المسير، ويقال: اعترض الشئ دون الشئ؛ أى حال دونه، واعترض الشئ: تكلّفه^(١). والاعتراض المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءً أو غيره منع السائلة من سلوكه، واعترض الشئ دون الشئ: حال^(٢)، واعترضه: منعه من متابعة النهر والطريق^(٣)، واعترض الشئ: إذا منع، كالخشب المعتبرضة في الطريق تمنع السالكين سلوكها^(٤).

ثانياً: الاعتراض في الاصطلاح:

ويقصد به أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلام متصلين، معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى رفع الإبهام، ويسمى الحشو أيضاً، كالتنزيه في قوله تعالى: [وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ]^(٥)، فإن قوله "سبحانه" جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل، وقعت في أثناء الكلام؛ لأن قوله: "ولهم ما يشتهون" عطف على قوله: "لله البنات"، والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه^(٦).

ويقول ابن فارس: "ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتامامه كلام، ولا يكون هذا المَعْتَرِضُ إِلَّا مَفِيداً"^(٧) وكلما يختص الاعتراض بالجملة، فالجملة المعترضة هي الجملة التي تفصل بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا وتحسيناً^(٨). والاعتراض جار عند العرب مجرى

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة عرض، مج ٩، ص ١٣٨-١٣٩.

(٢) القاموس المحيط، الفيروز أبادي، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٣) معجم متن اللغة، رضا، ج ٤، ص ٧٢.

(٤) معجم تهذيب اللغة، الأزهرى، ص ٢٣٩٩.

(٥) النحل، ٥٧.

(٦) كتاب التعريفات: للجرجاني، علي بن محمد بن علي أبو حسن الحنفي، ١، دار الفكر العربي، بيروت، ص ٢٥.

(٧) الصاحبى في فقه اللغة: ابن فارس "أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازى"، تحقيق/أ.عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ص ٢٤٥.

(٨) مغني اللبيب، ابن هشام، ج ٢، ص ٣٨٦.



التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره^(١).

ووضح تمام حسان مفهوم الاعتراض حيث قال: "اعتراض مجرى النمط التركيبي بما يحول دون اتصال عناصر الجملة بعضها ببعض اتصالاً تتحقق به مطالب التضام النحوي فيما بينها، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع^(٢)."

ومصطلح الاعتراض مصطلح بارز في النحو العربي، إذ أفرد له علماء النحو أبواباً أو جزئيات تتحدث عنه، ففي مجال الجمل التي لا محل لها من الإعراب عرض النحويون للاعتراض، وبينوا أسبابه وأهميته؛ لأنه وارد في الكلام العربي بكثرة، يقول ابن جني: "اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر، ومنثور الكلام^(٣)."

ومن خلال ما سبق يتضح الفرق بين الفصل والاعتراض فالفصل لا يكون إلا بالمفرد أما الاعتراض فيكون الفاصل بين الأجزاء المترابطة التي يجب تعاقبها ليس جزءاً واحداً أو متعدداً وإنما جملة. وفي الفصل تكون الفواصل لها محل من الإعراب أما في الاعتراض فإن الجملة كلها لا محل لها من الإعراب.

(١) الخصائص ، ابن جني، ج١، ص ٣٣٥.

(٢) البيان في روائع القرآن ، تمام حسان، ج١، ص١١٥-١١٦.

(٣) الخصائص ، ابن جني، ج١، ص٣٣٥.



نوع الفاصل:

أقر النحاة في إجازة الفصل بين المتلازمين أو منعه أمرين

أساسيين:

الأول: نوع المتلازمين؛ إذ يختلف المسند والمسند إليه مثلا عن المضاف والمضاف إليه في قوة الترابط بينهما، فيكون الفصل سائغا بين المسند والمسند إليه؛^(١) لأن الترابط فيه بين المتلازمين ترابط اقتضاء أكثر منه ترابط مجاورة أو اقتران^(٢)، بعكس المضاف والمضاف إليه؛ إذ يشكل الزوجان تركيب إضافة، ويرتبط هذا التركيب كوحدة واحدة ببؤرة الجملة؛ بمعنى أنهما يشكلان ما يشبه المفردة الواحدة داخل التركيب الجملي، فيكون الفصل بينهما كفصل المفردة الواحدة إلى جزأين؛ لذا فالفصل بين المسند والمسند إليه أسهل من الفصل بين شقي العنصر الواحد^(٣). يقول ابن جني: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزاء اتصالا قوي قبح الفصل بينهما"^(٤).

الثاني: نوع الفاصل الذي يفصل بين هذه الأزواج المتلازمة، أهو

أجنبي عن المتلازمين أم يتصل بأحدهما بسبب؟ أم هو مما يتوسع فيه الكلام^(٤).

معنى هذا أننا أمام ثلاثة أنواع من الفواصل: الفاصل الأجنبي، والفاصل غير الأجنبي، والفاصل الذي يتوسع فيه الكلام كالظرف والجار والمجرور، ويندرج تحتها كون الفاصل مفردا أو شبه جملة كما في الاعتراض.

(١) الفصل النحوي، على، ص ١٠.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٠.

(٣) الخصائص، ابن جني، ج ٢، ص ٣٩٠.

(٤) الفصل النحوي، على، ص ٩.



١- الفاصل الأجنبي وغير الأجنبي:

اهتم النحاة بالفاصل الأجنبي " ما لم يعمل فيه العامل، فلا يفصل مثلا بين الفعل ومعموله بشئ لم يعمل فيه الفعل"^(١)، يقول ابن السراج: " فأما الفعل الذي لا يجوز أن يفرق بينه وبين ما عمل فيه، فنحو قولك: (كانت زيدا الحمي تأخذه)، هذا لا يجوز؛ لأنك فرقت بين كان واسمها بما هو غريب منها؛ لأن (زيدا) ليس بخبر لها ولا اسما... وإذا قلت: (زيد راغب نفسه فيك)، فجعلت (نفسه) تأكيدا لـ (زيد) لم يجز؛ لأنك فرقت بين (راغب وفيك) بما هو غريب منه، فإن جعلت (نفسه) تأكيد لما في (راغب) جاز"^(٢).

وعلى الرغم من أن البصريين والكوفيين اختلفوا في عامل المفعول به، فالكوفيون عدوا العامل فيه الفعل والفاعل جميعا، والبصريون عدوا الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول به^(٣)، ومهما يكن من أمر، فإن المفعول به معمول للعامل وهو متصل به وغير أجنبي؛ لذا جاز أن يتوسط بين الفعل والفاعل.

وقد عبر ابن هشام الأنصاي عن الفصل بالأجنبي أثناء حديثه عن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: " الفصل بالأجنبي، ونعني به معمول غير المضاف، فاعلا كان"^(٤) كقول الأعشي:

أَنْجَبَ أَيامَ وَالِدِهِ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا^(٥)

(١) الجملة العربية : فاضل السامرائي ، منشورات المجمع العلمي، ١٩٩٤م.، ص ٧١.

(٢) الأصول ، ابن السراج، ج٢، ص ٢٣٧.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، ج١، ص٨٢-٨٤.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام، ج٣، ص ١٦٥.

(٥) ديوان الأعشي ، ص ١٧١.

أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج٣، ص١٦٥. همع الهوامع ، السيوطي ، ج٢، ص ٤٣٤.



والشاهد في "أنجب أيام والده به إذ نجلاه" إذ فصل بين المضاف وهو قوله "أيام" والمضاف إليه "إذ نجلاه" بـ (والده) وهو فاعل (أنجب) ولا علاقة له بالمضاف وأصل البيت (أنجب والده به أيام إذ نجلاه، فنعم ما نجلا)^(١). فلكون الفاصل غير المعمول عد أجنبيا لا يجوز الفصل فيه بين المتلازمين، وقد عد ابن هشام الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف جائزا في السعة^(٢) لكونه - أي المفعول- غير أجنبي؛ لأنه معمول المضاف.

وتبين مما سبق، المقصود بكل من الفاصل الأجنبي وغير الأجنبي، وكلاهما مرتبط بالسياق والمقام الذي يوجدان فيه، وبنوع المتلازمين اللذين يجوز الفصل به بينهما أو يمتنع.

٢- مما يتوسع فيه الكلام من الفواصل:

توجد فواصل بين أي متلازمين بحرية وتسامح شبه مطلق من قبل النحاة دون شروط أو قيود - في الغالب-، وهي مما يتوسع فيه الكلام كالظرف، والجار والمجرور، والجملة المعترضة، والنداء، والقسم، والزيادة، ويمكن أن تصنف هذه الفواصل تحت باب الأجنبي وغير الأجنبي مفهوما، وليس استعمالا؛ لأنه لا يجوز الفصل بين المتلازميين بالأجنبي والجملة المعترضة ويجوز أن تفصل بين أي متلازمين.

أ - الظرف والجار والمجرور:

يعد الظرف والجار والمجرور من الفواصل التي تفصل بين متلازمين بحرية دون منع من العلماء - في الغالب-، يقول أبو البركات النباري: "وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه"^(٣). و

(١) أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج ٣ ، ص ١٦٦. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٩٩٩ م. ، ج ٢ ، ص ١٦٤ .

(٢) أوضح المسالك ، ابن هشام ، ج ٣ ، ص ١٦٠ .

(٣) الإنصاف ، الأنباري، ج ١ ، ص ٢٨٣ .



"إن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"^(١). ويقول ابن هشام الأنصاري: "الفصل بالظرف كلا فصل"^(٢). ويقول السيوطي: "إن النحاة يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما"^(٣). ويعني هذا أنه لا يعتد بالفصل بين المتلازمين إذا كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإذا فصلت بهما كأنك لم تفصل.

ب- الجملة المعترضة:

وللجملة المعترضة الحرية في الفصل بين أي متلازمين، فهي تفصل بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، والشرط وجوابه، والموصول وصلته، والموصوف وصفته^(٤)... لتمييزها بنوع خاص من الحرية، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظرف والجار والمجرور، فيسمح لها أن تتوسط بين المتلازمين دون أن يضطر النحويون إلى إيجاد تخريج لهذا الفصل، فهو فصل سائغ وكثير في كلام العرب؛ لأنه لا يغير مجرى الكلام ولا يضعف العلاقة بين المتلازمين^(٥).

والجملة المعترضة أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب^(٦)، وقد تكون اسمية أو فعلية، وهي نوع من أنواع الفواصل التي تتميز بكونها جملة مستقلة بالإفادة.

جـ: القسم:

القسم من الفواصل التي يتوسع فيها في الكلام كالظرف والجار والمجرور، وقد عمل بها النحاة نحو قولك: (قد والله قام زيد)^(٧).

(١) المرجع نفسه ، جـ١، ص ٢٨٨.

(٢) أوضح المسالك ، ابن هشام ، جـ٢، ص ١٤٧.

(٣) الأشباه والنظائر ، السيوطي، جـ ١، ص ٢٨٧.

(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام ، جـ٢، ص ٣٨٧-٣٩٠.

(٥) الفصل النحوي ، على، ص ١١.

(٦) البيان في روائع القرآن ، تمام حسان، جـ ١، ص ١١٥-١١٦.

(٧) أوضح المسالك ، ابن هشام ، جـ ٣، ص ١٦٥. مغني اللبيب ، ابن هشام ، جـ ٢، ص ٣٩٣.

د: النداء:

وكذا النداء يكثر وروده في الكلام كالقسم، وهو مما يتوسع في الكلام، ودليل ذلك أنهم فصلوا به بين الأزواج النحوية التي لا يفصل بينها لثدة ارتباطها واتصالها، بقول السيوطي: " وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاد الفصل بينهما بالنداء والنداء، نحو: (إذن - يا زيد - أحسن إليه)، (وإذن - يفض الله لك - يدخل الجنة) ^(١).

الفصل في كتاب مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:

أولاً: الفصل بين المفعول به وجملة الفعل:

١ - عن عمر، أن رجلاً سألته عن أكل الأرنب، فقال: ادع لي عماراً، فجاء عمار، فقال: حدثنا حديث الأرنب يوم كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في موضع كذا وكذا، فقال عمار: أهدى أعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرنبا، فأمر القوم أن يأكلوا، فقال الأعرابي: إني رأيت دماً ^(٢).....

حيث فصل بين المفعول به " أرنبا " وجملة الفعل " أهدى أعرابي " بالجار والمجرور " لرسول الله صلى الله عليه وسلم " وذلك لتوسع في الكلام ولعظمة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

٢- عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها، فاقتلوا منها كل أسود بهيم " ^(٣). وفي هذا الحديث الشريف فصل بين المفعول به " كل أسود بهيم " وجملة الفعل " فاقتلوا " بالجار والمجرور " منها " وذلك للتنبيه ولتوضيح نوع الكلب الذي ينبغي علينا قتله فالكلاب لا تقتل عموماً إلا

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق. أ/أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ج٢، ص٢٩٥.

(٢) كتاب الصيد والذبائح، باب في الأرنب، حديث رقم ٦٠٥٦.

(٣) كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في الكلاب، حديث رقم ٦١٠٢.



الأسود البهيم منها أي كامل السواد لأنه شيطان كما أخبرنا ذلك نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حيث قال: "الكلب الأسود البهيم شيطان"، والبهيم الذي يعمه السواد.

٣- عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "مع الغلام عقيقة، فأهريقوا عنه دما، وأميطوا عنه الأذى"^(١).

وفي هذا الحديث فصل بين جملة الفعل "أهريقوا" والمفعول "دما" بالجار والمجرور "عنه" وكذلك فصل بين جملة الفعل "أميطوا" والمفعول "الأذى" بالجار والمجرور "عنه".

٤- عن سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أحسنوا إلى الماعز، وأميطوا عنها الأذى، فإنها من دواب الجنة"^(٢). وفي هذا الحديث فصل بين المفعول به "الأذى" وجملة الفعل "أميطوا" بالجار والمجرور "عنها".

٥- عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استوصوا بالمعزى خيراً، فإنها مال رقيق، وهو في الجنة، وأحب المال إلى الله الضأن، وعليكم بالبياض، فإن الله خلق الجنة بيضاء، فليلبسه أحياءكم، وكفّنوا فيه موتاكم، وإن دم الشاة البيضاء أعظم عند الله من دم السوداوين"^(٣).

وتقدم في هذا الشاهد الجار والمجرور "بالمعزي" و "فيه" على المفعول به حيث فصل الجار والمجرور بين المفعول به "خيراً" وجملة الفعل "استوصوا" وأيضاً فصل الجار والمجرور "فيه" بين المفعول "موتاكم" وجملة الفعل "كفّنوا" وذلك لأهمية المتقدم "الجار والمجرور".

(١) كتاب الصيد والذبائح، باب العقيقة، حديث رقم ٦١٩٠.

(٢) كتاب البيوع، باب فيما يتخذ من الجواب، حديث رقم ٦٢٥٤.

(٣) كتاب البيوع، باب فيما يتخذ من الدواب، حديث رقم ٦٢٥٧.



٦- عن أبي جميلة الطهوري، قال: سمعت علياً، يقول: احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم قال للحجام حين فرغ: "كم خراجك؟"، قال: صاعان، فوضع عنه صاعاً"^(١).

وفي هذا الشاهد فصل الجار والمجرور بين المفعول وجملة الفعل لتأكيد المعنى.

٧- عن عائشة، قالت: ابتاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الأعراب جزوراً، أو جزائر، بوسق من تمر الذخيرة، وتمر الذخيرة العجوة، فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بيته، فالتمس له التمر، فلم يجده، فخرج إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له " يا عبد الله، إنا قد ابتعنا منك جزوراً، أو جزائر، بوسق من تمر الذخيرة، فالتمسنا فلم نجده "، فقال الأعرابي: واغدراه، قال: فنهته الناس، وقالوا: قاتلك الله، أتغدر رسول الله صلى الله عليه وسلم قائت: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " دَعُوهُ، فَإِنْ لَصَحَبَ الْحَقَّ مَقَالاً"، فعاد له رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: " يا عبد الله، إنا ابتعنا منك جزائر، ونحن نظن أن عندنا ما سميناً لك، فالتمسناه، فلم نجد"^(٢).....

وهنا فصل أيضاً الجار والمجرور بين المفعول وجملة الفعل للتوسع في الكلام ولتأكيد المعنى.

٨- عن أم كلثوم بنت أبي سلمة، قالت: لما تزوج النبي صلى الله عليه وسلم أم سلمة، قال لها: "إني قد أهديت إلى النجاشي حلة و أواقى من مسك..."^(٣).....

وفي هذا الشاهد فصل الجار والمجرور " إلى النجاشي " بين المفعول وجملة الفعل لأهمية ذكر الشخصية التي أهديت لها الحلة وذلك من شيم العرب في الكلام أن يحدث الفصل بالجار والمجرور بين المفعول وجملة الفعل للتوسع في الكلام.

(١) كتاب البيوع ، باب كسب الحجام وغيره ، حديث رقم ٦٤٣٩ .

(٢) كتاب البيوع ، باب فيمن أنصف الناس من نفسه، حديث رقم ٦٦٨٦ .

(٣) كتاب البيوع ، باب إرسال الهدية ومتى تملك ، حديث رقم ٦٧٢٧ .



٩- عن أنس، قال: جاءت امرأة ثابت بن شماس، وهو ثابت بن قيس بن شماس، إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت كلاماً كأنها كرهته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "تردين عليه حديقته؟"، قالت: نعم، فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى ثابت: "خذ منها ذلك"، أحبسه، قال: "وظلقها"^(١).

وفي هذا الشاهد أرى أنه فصل بالجار والمجرور "عليه" بين المفعول "حقيقته" وجملة الفعل "تردين" لغرض التأكيد.

١٠- عن سعيد بن جبير، قال: حدثني أبو هريرة أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب من ماء زمزم قائماً^(٢).

فصل بين المفعول والفعل بالجار والمجرور "ماء زمزم" للتوسع في الكلام.

١١- عن عمرو بن العاص، قال: بعث إلى رسول الله (ص)، فقال: "خذ عليك ثيابك وسلاحك، ثم ائتني....."

وهنا تم الفصل بين الفعل "خذ" والمفعول "ثيابك" بالجار والمجرور عليك للتوسع في الكلام.

الفصل بين الفعل والفاعل

١ - قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنه نزل بالمدينة جن مسلمون"^(٣)..

وهنا في هذا الشاهد تم الفصل بين الفعل "نزل" والفاعل "جن" بالجار والمجرور "بالمدينة" للتوسع في الكلام ولأهمية ذكر الأرض التي نُزِلَ بها.

(١) كتاب الطلاق، باب الخلع، حديث رقم ٧٨٢٤.

(٢) كتاب الأشربة، باب الشرب قائماً، حديث رقم ٨٢٥١.

(٣) كتاب الصيد والذبائح، باب النهي عن قتل عوامر الأرض، حديث رقم ٦١٣٤.



٢- قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "ليأتين على الناس زمان لا ينفع فيه إلا الدينار والدرهم"^(١).

وأرى أنه تم الفصل في هذا الشاهد بين الفعل "ليأتين" والفاعل "زمان" بالجار والمجرور "على الناس" وذلك للتوسع في الكلام ولتأكيد المعنى.

٣- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله باعكم يوم القيامة فجارا، إلا من صدق وبر، وأدى الأمانة"^(٢).

٤- عن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من مشى إلى غريمه بحقه، صلت عليه دواب الأرض، ونون الماء، وينبت له بكل خطوة شجرة في الجنة، وذنب يغفر"^(٣).

وأرى أنه تم الفصل بين الفعل "صلت" والفاعل "دواب" بالجار والمجرور "عليه"

فصل بين المبتدأ والخبر:

١ - عن عائشة، قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الكلب الأسود البهيم شيطان"^(٤).

وأرى أنه فصل بين المبتدأ "الكلب" والخبر "شيطان" بالنعته "الأسود البهيم" وذلك للتوسع في الكلام ولتحديد نون الكلب الذي يتجسد به الشيطان.

(١) كتاب البيوع، باب اتخاذ المال، حديث رقم ٦٢٤٣.

(٢) كتاب البيوع، باب في التجار وما ينبغي لهم من الشروط في بيعهم، حديث رقم ٦٢٩٩.

(٣) كتاب البيوع، باب حسن القضاء وقرض الخميرة وغيره، حديث رقم ٦٦٨٤.

(٤) كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في الكلاب، حديث رقم ٦١٠٩.



٢ - عن ابن عباس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " طعامُ يوم في العرس سنةٌ، وطعام يومين فضل، وطعام ثلاثة أيام رياء وسمعة" (١).

وهنا في هذا الشاهد فصلٌ بين المبتدأ " طعام " والخبر " سنة " بالإضافة

٣ - عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " خيرُ الكسبِ كسبُ يد العامل إذا نصح" (٢).

الفصل بالإضافة

٤ - عن أبي الدرداء، وأبي أمامة، قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ذكاةُ الجنين ذكاةُ أمه" (٣).

فصل بين إن واسمها

١ - عن معاذ بن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: " إن لله تعالى عبادا لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا يزكّيهم، ولا ينظر إليهم" (٤).....

فصل بين إن واسمها بشبه الجملة لعظمة لفظ الجلالة.

٢ - عن عبد الله بن عمرو، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إن في الجنةِ عُرفاً يرى ظاهرها من باطنها، وباطنُها من ظاهرها"، فقال أبو موسى الأشعري: لمن هي يا رسول الله؟ قال: " لِمَن آلانَ الكلامَ، وأطعمَ الطعامَ، وباتَ لله قائماً والناسُ نياماً" (٥).

فصل الجار والمجرور بين إن واسمها عرفاً للتوسع في الكلام

(١) كتاب الصيد والذبائح ، باب الولائم والعقيقة وغير ذلك ، حديث رقم ٦١٣٨.

(٢) كتاب البيوع ، باب أى الكسب أطيب ، حديث رقم ٦٢١٣.

(٣) كتاب الصيد والذبائح، باب ذكاة الجنين، حديث رقم ٦٠٤٦.

(٤) كتاب الطلاق، باب فيمن يبرأ من ولده أو والده، حديث رقم ٧٨٦٣.

(٥) كتاب الأطعمة ، باب إطعام الطعام ، حديث رقم ٧٨٦٤.



الفصل بالجملة الاعتراضية:

فهو فصل سائغ كثير في كلام العرب، لأنه لا يغير مجرى الكلام ولا يضعف العلاقة بين المتلازمين، والجملة المعترضة في كل أحوالها أجنبية عن مجرى السياق النحوي، فلا صلة لها بغيرها، ولا محل لها من الإعراب، وإنما هي تعبير خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو أمر أو نهي أو تنبيه إلى ما يريد المتكلم أن يلفت إليه انتباه السامع، ولأجل هذا فإن الجملة المعترضة تتميز بنوع من الحرية، ويتوسع فيها كما يتوسع في الظروف، فيسمح لها أن تتوسط بين المتلازمين، دون أن يضطر النحويون إلى إيجاد تخريج نحوي لهذا الفصل.

ومنها:

١ - عن سعد، قال: أتى النبي صلى الله عليه وسلم أعرابي عليه جبة طيالة ملفوفة بدبياج، فذكر نحوه، إلا أنه قال: ثم رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس، فقال: "إن نوحا، عليه السلام، لما حضرته الوفاة دعا ابنه،....."^(١)

٢- وقوله صلى الله عليه وسلم في وصية نوح عليه السلام، " إن نبي الله نوحا صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة قال لابنه....."^(٢).

٤- عن أسامة، يعنى ابن زيد، قال: دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وعليه كآبة فقلت: مالك يارسول الله؟ قال " إن جبريل ، عليه السلام، وعدنى أن يأتيني ، ولم يأتيني منذُ ثلاث"^(٣).

٥ - وفي حديث حمزة بن صهيب... إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول: "أطعم الطعام، وردّ السّلام"، فذلك الذي يحملنى على أن اطعم الطعام"^(١).

(١) كتاب الوصايا ، باب وصية سعد رضى الله عنه، حديث رقم ، ٧١٢٤.

(٢) كتاب الوصايا ، باب وصية نوح عليه السلام ، حديث رقم ، ٧١٢٣.

(٣) كتاب الصيد والذبائح، باب ما جاء في الكلاب ، حديث رقم ٦١٠٣.



٦- عن عبد الله بن عمر، أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول:
 " إن آدم صلى الله عليه وسلم لما أهبطه الله تعالى إلى الأرض....." (١)

٧- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " يا ابن الصامت، إن جبريل
 عليه السلام رقاني برقية برئت ألا أعلمكها؟" (٢)....

ومما سبق تبين الآتي:

١- الأصل في هذه الأزواج النحوية الاتصال والترابط دون فواصل
 بينهما، ولكن هذا الأصل يمكن الخروج عنه في بعض الأزواج النحوية التي
 تمثل أساسا للتركيب اللغوي كالمسند والمسند إليه ، وما أصلهما
 كذلك ؛ إذ إن الترابط بينهما أضعف من الترابط الموجود بين بقية
 الأزواج النحوية الأخرى ، وخاصة أنه يمكن أن يشكل المسند والمسند إليه
 وما أصلهما كذلك جملة مفيدة وحدهما ، بعكس المضاف والمضاف إليه
 مثلا اللذين لا يشكلان وحدهما تركيبا نحويا كاملا يقبل في النحو .

٢- لا بد من وجود الفصل بين بعض المتلازمات ؛ لأن عدم وجوده
 يحدد اللغة و يقيدھا.

(١) كتاب الأطعمة ، باب أطعم الطعام ، حديث رقم ٧٨٦٦.

(٢) كتاب الأشربة ، باب ما جاء في الخمر ومن يشربها ، حديث رقم ٨١٧٥.

(٣) كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى للعين والمرض وغير ذلك، حديث رقم ٨٤٣٩.



المصادر والمراجع:

١. الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، راجعه وقدم له.د/ فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٢. الأصول في النحو: أبو بكر السراج البغدادي، ت. ٣١٦هـ، تحقيق. عبد الحسين الفتلي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري " ت ٥٧٧هـ" دار الجيل، د.ت.
٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري المصري، تحقيق.أ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الندوة الجديدة، لبنان، ط٦، ١٩٨٠م.
٥. البيان في روائع القرآن: د/ تمام حسان، عالم الكتب، ط٢.
٦. التفكير النحوي: علي أبو المكارم، مطابع دار القلم، بيروت.
٧. الجملة العربية: فاضل السامرائي، منشورات المجمع العلمي، ١٩٩٤م.
٨. جواهر البلاغة: للهاشمي " السيد أحمد"، تحقيق.أ/حسن حمد، دار الجيل، بيروت ط١٠، ١٣٧٩هـ.
٩. الخصائص: لابن جني" أبو الفتح عثمان بن جني"، ط. دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
١٠. سنن الدارقطني: الدار قطني " علي بن عمر"، وبذيله التعليق على الدار قطني، تأليف: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي ط٤، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦.
١١. الصحابي في فقه اللغة: ابن فارس" أبو الحسين أحمد بن زكريا الرازي"، تحقيق.أ/عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت.
١٢. الفصل النحوي بين مطالب التركيب وقيم الدلالة: عبد العزيز موسى، بحث نشر في مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣٣، العدد الأول، ٢٠٠٦.



١٣. القاموس المحيط: للفيروز ابادي " مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي" ت ٨١٧هـ، دار الجيل، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، د.ت.
١٤. كتاب التعريفات: للجرجاني، علي بن محمد بن علي أبو حسن الحنفي"، ط١، دار الفكر العربي، بيروت.
١٥. الكتاب، سيبويه " أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر" تحقيق.أ/ عبد السلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٦. الكليات، الكفوي" أبو البقاء أيوب بن موسى الحُسَيني"، تحقيق. عدنان درويش، ط٢، بيروت.
١٧. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين. دار المعارف، القاهرة.
١٨. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ نور الدين الهيتمي، تحقيق: أ/ محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
١٩. المعجم الوسيط: إبراهيم أنيس وآخرون، ط١، القاهرة، ١٩٧٢م.
٢٠. معجم تهذيب اللغة: للأزهري" أبو منصور محمد بن أحمد"، تحقيق.أ/ رياض زكي قاسم، ط١، دار المعارف، بيروت.
٢١. معجم متن اللغة: محمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠م.
٢٢. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: حسن حمد، أشرف عليه وراجعته: د/ أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٢٣. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق. أ/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.